

ولما تحمله من دلالات هامة على طريق استعادة الوحدة الوطنية، وبما تعطيه هذه الزيارة من بُعد دولي لدعم المبادرة الجزائرية، من جهة، وتعزيز للجهود التوحيدية الفلسطينية ذاتها، من جهة أخرى.

الى ذلك، تداعت خمسة فصائل فلسطينية، هي «فتح» والجبهة الديمقراطية وجبهة التحرير العربية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية، الى اجتماع اتفقت خلاله على عقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. وقد رحبت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بهذا الاتفاق، ودعت الفصائل الاخرى المعارضة الى تأييده (النهار، ١١/٨/١٩٨٦).

من جهة أخرى، أكد متحدث باسم م.ت.ف. ان الطريق اصبح مههداً، في الوقت الحاضر، لاجراء حوار بين المنظمات الفلسطينية في الجزائر لتحقيق وحدة الصف الفلسطيني، وذلك بعد ان تم الاتفاق على النقاط الأساسية لورقة العمل السياسية بين الفصائل الخمسة الأساسية في المنظمة (الاهرام، القاهرة، ١١/٨/١٩٨٦).

ازاء هذه التطورات المتسارعة في سياق التوحيد الفلسطيني، برز، من جديد، التيار الانشقافي الرفض لأية جهود توحيدية؛ فوصف العقيد مراغة (ابو موسى) الاجتماع الذي تم بين الفصائل الخمسة في موسكو بأنه «اجتماع مشبوه، ولا تقبل بما تم الاتفاق عليه هناك» (العرب، لندن، ١٤/٨/١٩٨٦). اما الأمين العام للجبهة الشعبية - القيادة العامة، أحمد جبريل، فقد حمل، بدوره، على مبادرة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، وقال: «يريد منا [الشاذلي] ان نذهب الى بيت الطاعة، ونحن نرفض ذلك» (المصدر نفسه).

الجبهة الشعبية، من جهتها، لم ترفض المبادرة الجزائرية، ولكنها طرحت شروطاً عدة لدخولها الحوار الوطني الفلسطيني، وكان أبرزها: الغاء اتفاق عمان من جانب م.ت.ف. كمدخل للحوار الوطني، والوقف الفوري للعلاقات الفلسطينية مع النظام المصري، والتزام قرارات الاجماع الوطني وقرارات المجالس الوطنية في دوراتها الشرعية المتعاقبة، و«اعتبار الدورة التي عقدت في عمان انفسامية وغير شرعية» (النهار، ١١/٨/١٩٨٦). وقد أثار موقف الشعبية هذا حواراً حاداً بينها وبين الجبهة الديمقراطية، وصل حد تبادل الاتهامات، الا انه سرعان ما تلاشى بعد «اعلان براغ».

دلالات «اعلان براغ» وإشكالاته

باصدار «اعلان براغ»، بتاريخ ٦/٩/١٩٨٦، وصلت جهود التوحيد الفلسطينية الى ابرز محطاتها وأكثرها خطراً في آن. ذلك انه حدث بعد الجهود السوفياتية والجزائرية المتواصلة منذ ما يزيد على ستة شهور سابقة لتوفير كل المناخات الملائمة للوحدة الوطنية.

تضمن الاعلان نصاً واضحاً على تمسك الأطراف الموقعة عليه («فتح» والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني) بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ومقاومة أية محاولات لاصطناع البدائل منها، ورفض الانابة، او التفويض، او المشاركة، في التمثيل الفلسطيني. كما تضمن الاعلان تأكيد ان «فتح» تعتبر «اتفاق عمان»، الموقع في ١١/٢/١٩٨٥، لم يعد العمل فيه قائماً «وان هذا الاتفاق لا يشكل اساساً لسياسة منظمة التحرير الفلسطينية ولتحركها وممارساتها على مختلف الأصعدة، الفلسطينية والعربية والدولية. وان العلاقات الثنائية بين م.ت.ف. والاردن تقوم على أساس قرارات قمة الرباط ودعم نضال الثورة الفلسطينية ضد العدوان والاحتلال الاسرائيلي» (الاعلان الصادر عن محادثات براغ بين «فتح» والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني، ٦/٩/١٩٨٦، محفوظات مركز الابحاث - م.ت.ف.). كما تضمن الاعلان نقاطاً أخرى تتعلق بأوضاع م.ت.ف. التنظيمية، وهي لا تختلف في جوهرها عما تضمنه اتفاق عدن - الجزائر بهذا الخصوص، اضافة الى بند خاص يتعلق بالمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، حيث أكد الاعلان ضرورة «العمل من اجل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ذي الصلاحيات الكاملة والفعالة والذي تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية على أساس مستقل ومتكافئ مع سائر الأطراف، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بالحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا.